التنمية البشرية مقاييس ومؤشرات

أ.كمال سعدالله

خبير التنمية البشرية

1. مقدمة :

ظهرت في وقت مبكر عيوب استخدام الناتج الاجمالي للفرد كمؤشر عن التنمية الاقتصادية ,وجرت محاولات لتصحيح هذا المقياس وتسويته مثل محاولات هيكس وستريتين سنة 1979 ويتعلق جزء من المشكلة بتشوهات للقوة الشرائية النسبية.

وكان كولن كلارك كذلك من اوائل الذين حاولوا تحويل الحسابات القومية باستعمال تكافؤات القدرة الشرائية والذي يعني قياس ناتج كل بلد وفق اسعار مشتركة(الاسعار الدولية) .

كما ظهرت مؤشرات عديدة ذات صلة بالتنمية تعدها جهات دولية كدليل الحرية الاقتصادية الذي يصدر عن مؤسسة هيرتاج ومؤشر الحرية الذي يصدر عن بيت الحرية ومؤشر بيئة الاعمال.

وكان أن أصدر برنامج الأمم المتحدة الانمائي تقريره الاول عن التنمية البشرية سنة 1990 وفيه دليل التنمية البشرية المبتكر حديثا آنذاك.

وجوهر دليل التنمية البشرية بسيط يخلو من أي تعقيد هو يركز على أن التنمية الوطنية لا تقاس بالدخل القومي كما جرت الممارسة فحسب بل تشمل معدل العمر المتوقع وكذلك والإلمام بالقراءة والكتابة.

وقد اعتمد التقرير تعريفاً لمفهوم التنمية البشرية ، قام بتعديله لاحقاً في تقريره لعام 1995، وقد جاء في هذا التعريف: أن التنمية البشرية هي "عملية توسيع لخيارات الناس. ومن حيث المبدأ ، هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت، ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة، على جميع مستويات التنمية البشرية، هي أن يعيش الناس حياة مديدة وصحية، وأن يكتسبوا معرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة. ولكن التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك... فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى التمتع بفرص الخلق والإنتاج والتمتع بالاحترام الذاتي الشخصي وبحقوق الإنسان المكفولة."

وبقدر ما يبقى دليل التنمية البشرية كمقياس اساسي لتقييم التقدم لم يخل من نقائص وملاحظات وهو ما أكده واضعو التقرير دائما فهو يعتمد على متوسطات وطنية ويخفي عدم التوازن في التوزيع كما أنه لم يطور مقاييس كمية للحرية ويبقى النجاح الباهر للتقرير في فكرته الرئيسية هو أن الانسان هو الثروة الحقيقية لأي أمة.وكان هذا هو الاساس الذي

انطلقت منه رؤية راعيي التقرير الأساسيين الدكتور محبوب الحق من باكستان وزميله امارتيا سن من الهند.

2. تطور دليل التنمية البشرية :

يتكون دليل التنمية البشرية (HDI) الذي صدر سنة 1990. من ثلاثة عناصر رئيسية وهي :

- مدة البقاء على قيد الحياة
- المستوى التعليمي
- مستوى المعيشة.

وقد تم تلخيص هذه الأبعاد الانسانية الواسعة –لأغراض القياس– بأدلة ثلاثة هي دليل توقع الحياة وقت الولادة، ودليل التعليم معبرا عنه بمعدل مشترك يعكس معدل تعلم البالغين ومعدل الالتحاق في مراحل التعليم الأساسي والثانوي والتعليم العالي، ودليل المستوى المعيشي معبرا عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (محولا إلى الدولار باستخدام القوة الشرائية). وبغض النظر عن أن الدليل هو دليل عام وتلخيصي يمكن استخدامه في أي دولة من الدول، فإنه أصبح بالإمكان التعرف على مكانة أي دولة من الدول من حيث درجة التنمية البشرية مقارنة بالدول الأخرى حسب الافتراضات التي استند إليها الدليل.

وقد تم استنباط عدد من الأدلة بعد ذلك كدليل التنمية للنوع الاجتماعي (GDI) الذي قدم في عام 1995، واستخدم في حسابه نفس المتغيرات التي استخدمت في حساب دليل التنمية البشرية ولكن باختلافات بسيطة في توقع الحياة وقت الولادة والمستوى التعليمي والدخل لتعكس التباينات بما حققه الرجل والمراة في العناصر الرئيسية التي يتكون منها دليل التنمية البشرية. وبشكل عام، فإن الدليل يتأثر بشكل قوي بالتباينات في المتغيرات المذكورة التي يتكون منها. وعليه فإن الدليل يميل إلى الانخفاض إذا كانت التباينات كبيرة في التنمية البشرية المحققة لكل من الرجل والمرأة.

وتم تقديم مقياس آخر في عام 1995 هو مقياس تمكين النوع الاجتماعي (GEM) الذي يعكس عدم المساواة بين الجنسين في الجوانب الاقتصادية والمشاركة السياسية واتخاذ القرارات. وقد بني الدليل باستخدام متغيرات استنبطت بشكل واضح لقياس القوة النسبية التي حققها كل من الرجل والمرأة في المجالات الاقتصادية والسياسية. ويأخذ المقياس بالاعتبار نسبة النساء في

البرلمان، ونسبة النساء في المواقع الوظيفية الإدارية، ونصيبهن النسبي في المهن المتخصصة والفنية، بالإضافة إلى دخلهن مقارنة بدخل الرجال. وعلى العكس من دليل التنمية للنوع الاجتماعي، فإن مقياس تمكين النوع الاجتماعي يظهر عدم المساواة في الفرص في بعض المجالات المختارة.

كما تم استحداث دليل آخر هو دليل الفقر البشري (HPI) في عام 1997. ويحتوي الدليل كمقياس تلخيصي خصائص متعددة للحرمان بهدف الوصول إلى دليل عام للتعرف على الفقر في منطقة ما. ويركز الدليل على الحرمان في ثلاثة جوانب حياتية تم تحديدها في دليل التنمية البشرية هي مدة الحياة والتعلم والمستوى المعيشي. ويعكس الوجه الأول للحرمان فرصة البقاء على قيد الحياة من خلال الوفاة في عمر مبكر نسبيا، بينما يعكس الوجه الثاني للحرمان من المعرفة من خلال الاستبعاد من عالم التعلم والاتصال والتواصل، في حين يركز الوجه الثالث من الحرمان على عدم وجود مستوى معيشي مقبول من خلال التخصيص الاقتصادي الكلي.

وقد تم تقسيم دليل الفقر البشري في عام 1998 إلى دليلين هما: دليل الفقر البشري الأول HPI-1 الذي يستخدم لقياس مدى انتشار ظاهرة الفقر في الدول النامية ودليل الفقر الثاني HPI-2 الذي يستخدم لقياس الفقر في الدول المتقدمة. ولا شك أن هذه المقاييس – بعضها لا يزال مجالا للتطوير والتحسين– قد وفرت إمكانيات أكثر عمقا لدراسة أوضاع التنمية البشرية من خلال توسيع الأبعاد المتعلقة بالخيارات والقدرات البشرية من جهة، والأبعاد المتعددة للحرمان والتي منها الفقر والأوضاع الصحية الخطرة والأمية والفقر البيئي.

3. منطقية مؤشرات القياس

على الرغم من التغيرات التي شهدها العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي في كافة الجوانب إلا أن هذه التغيرات لم تكن متساوية في قوتها في كافة المناطق وذلك للعديد من الأسباب والتي من أهمها الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. كما لعبت الأسباب ذاتها وفي معظم الأحيان دورا كبيرا في الحد من انتقال تأثير تلك التغيرات من

المناطق التي حدثت فيها إلى المناطق الأخرى. وكان للاختلاف الجوهري بين المجتمعات من حيث طبيعتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أثر كبير في قابليتها للتفاعل والتأثر بالتغيرات الخارجية. وارتبط بطؤ أو تسارع التفاعل مع التغيرات الخارجية بقوة أو ضعف الأسباب التي أشرنا اليها.

لا شك أن لكل منطقة من المناطق خصوصية معينة تجعلها مختلفة عن المناطق الأخرى إما بشكل كلي أو جزئي. وتشكل المنطقة العربية منطقة ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية وثقافية واحدة تختلف عن باقي المناطق الأخرى في العالم. وقد اتصفت هذه المنطقة منذ زمن ليس بالقصير بخصائص جعلتها ذات طبيعة مميزة سواء من حيث طبيعة اقتصادها أو تركيبها الاجتماعي .

ولما كانت التنمية البشرية ذات علاقة بالإنسان الذي يشكل هدفها الأخير فإن الإنسان في المنطقة العربية هو عرضة لتأثير كافة العوامل التي أشرنا إليها أعلاه.

وكما بينا سابقا من أن مقاييس التقدم نحو تحقيق التنمية تختلف من مرحلة لأخرى تبعا لاختلاف المراحل وطبيعتها، فإن المؤشرات التي تستخدم في قياس التنمية الكلية قد تختلف أيضا تبعا لاختلاف المنطقة وطبيعتها الكلية التي تتشكل نتيجة لتفاعل مجموعة متشابكة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والسياسية والثقافية وغيرها من العوامل.

وعليه فإن اختلاف هذه العوامل قد يشكل عائقا أمام استخدام المؤشرات المختارة التي قد تكون صالحة لقياس التنمية البشرية في منطقة ما وغير صالحة لقياسها في مناطق أخرى.

وعلى الرغم من تضمن دليل التنمية البشرية مؤشرات اجتماعية واقتصادية وديموغرافية إلا أنه لم يتضمن مؤشرات تتعلق بجوانب أخرى قد يكون لها تأثير مباشر على التنمية البشرية والتي تعكس الجوانب المعيشية والمستوى الحياتي والتي منها على سبيل المثال مؤشرات الحرية و الفقر والرفاه والبيئة وغير ذلك من مؤشرات.

أ.استخدام الناتج المحلي الإجمالي

إن استخدام الناتج المحلي الإجمالي كعنصر من عناصر دليل التنمية البشرية يطرح العديد من التساؤلات، حيث أن من المعروف أن هذا المؤشر هو مقياس تلخيصي يعكس حجم الاقتصاد في منطقة ما، ويفترض توزيعا متماثلا للناتج المحلي الإجمالي على كافة الأفراد في المجتمع دون تمييز حسب الخصائص الخاصة بالأفراد سواء الديموغرافية أو الاجتماعية أو

الاقتصادية. ولما كان الهدف من احتساب دليل التنمية البشرية هو قياس الرفاه في الجوانب المعيشية فإن التساؤل الرئيسي هو مدى قدرة مؤشر الناتج المحلي الإجمالي على قياس الرفاه بمفهومه العام في المجتمع.

كما أن التساؤلات تظل قائمة حول العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وبعض الظواهر التي تسود في بعض المجتمعات كظاهرتي الفقر والبطالة اللتان تشكلان التحدي الأكبر أمام كافة الدول النامية. وقد يكون من المفيد طرح بعض التساؤلات والتي منها ما يلي: هل تنخفض نسبة الفقر إذا ما ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي؟. إن الإجابة على هذا التساؤل تظل غير واضحة وغير قاطعة وذلك لأن مكونات الناتج المحلي الإجمالي قد لا يمكن تفصيلها بشكل دقيق لقياس مدى تأثيرها على الجوانب المعيشية للفقراء.

أما التساؤل الثاني فهو: هل يعني ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي انخفاض معدلات البطالة؟. إن الإجابة على هذا التساؤل هي أمر في منتهى التعقيد وذلك لأن ظاهرة البطالة هي ظاهرة ذات أبعاد متعددة، حيث أنها تأخذ الطابع الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من أبعاد. ولا شك أن زيادة حجم الاستثمارات قد يكون لها أثر فعال في تخفيض معدلات البطالة إذا تم توجيه تلك الاستثمارات لإنشاء مشاريع تعتمد على الأيدي العاملة مما يساعد في الحصول على فرص العمل للباحثين عنه، وقد لا يكون للاستثمارات تأثير ملموس على معدلات البطالة إذا ما كانت موجهة نحو إنشاء مشاريع تعتمد بشكل رئيسي على التقنيات المتقدمة التي لا تحتاج إلى أيد عاملة كثيفة وتشترط توافر مهارات عالية للعاملين في مجالات محددة أو تلك الأنشطة التي تدار من قبل عدد محدود من العاملين كالأنشطة العقارية.

ولا تتأثر ظاهرة البطالة بالاستثمارات فقط، وإنما تتأثر أيضا بمستويات الأجور السائدة، حيث أشارت العديد من الدراسات إلى عزوف المتعطلين عن العمل عن القبول بفرص العمل المتاحة إذا كانت الأجور لتلك الفرص متدنية ولا تلبي طموح الباحثين عن العمل، الأمر الذي يبقي معدلات البطالة على حالها دون انخفاض على الرغم من توسع سوق العمل وتشعب أنشطته. وهناك العديد من العوامل الاجتماعية التي قد تحول دون إحداث انخفاض في معدلات البطالة وخاصة بين الإناث إذا ما كانت الاستثمارات مركزة في مناطق معينة يصعب الوصول إليها من قبل الإناث لاعتبارات عائلية أو تقاليد وعادات لا تسمح بابتعاد المرأة عن أسرتها لفترات

طويلة. وقد يكون لطبيعة الاستثمارات أثر أيضا على عدم إحداث التغير في معدلات البطالة إذا ما كانت هذه الاستثمارات ممولة من قبل جهات خارجية تشترط إحضار العمالة من خارج البلاد مما لا يؤدي إلى انخفاض في معدلات البطالة غالبا.

أما التساؤل الثالث فيتعلق بالعلاقة بين ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الفقر التي تعاني منها معظم الدول بدرجات متفاوتة. ويتمثل هذا التساؤل حول العلاقة بين المتغيرين في مدى تأثير زيادة الناتج المحلي الإجمالي على انخفاض نسبة الفقراء في المجتمع. ولا شك أن ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما لا يعني بالضرورة أن نسبة الفقراء قد انخفضت أو أنها ستنخفض نتيجة هذا الارتفاع، كما أنه ليس بالضرورة أن تنعكس زيادة الناتج المحلي الإجمالي بشكل ايجابي على الجوانب الحياتية الأخرى كالجوانب الاجتماعية والصحية وغيرها.

وتشير الدراسات إلى أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي ليس شرطا كافيا لتخفيض نسبة الفقر وذلك لأن الأسباب الكامنة وراء ظاهرة الفقر هي أسباب متعددة ومنها وجود البطالة على سبيل المثال، حيث أن المصادر التي ساهمت في الناتج المحلي الإجمالي وتوزيع الفوائد المترتبة على النمو في تلك المصادر هي العامل الأهم في إحداث التغير المطلوب في نسبة الفقر وتخفيض نسبة الفقراء. كما أن هناك العديد من المتغيرات التي ترتبط بظاهرة الفقر والتي تشتمل على مجموعة كبيرة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية كخصائص الأسرة وأفرادها والتعليم ومستوى الأجور ونوع النشاط الاقتصادي الممارس وقطاع العمل وقانونية العمل (منظم أو غير منظم) وملكية الثروة المتمثلة بالأراضي والعقارات وغيرها وما إلى ذلك من متغيرات.

ولا يعني ما أوردناه أعلاه أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لا تساهم في انخفاض نسبة الفقر مطلقا، بل تساهم فيه ولكن بشكل غير مباشر وذلك من خلال الإجراءات التي يتم اتخاذها في إطار السياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية الهادفة للحد من انتشار الظاهرة أو تفاقمها من خلال برامج التشغيل واستحداث فرص العمل وتمويل المشاريع الذاتية البسيطة

للأفراد والأسر وغير ذلك من إجراءات. ولظاهرة الفقر انعكاسات خطيرة على الجوانب الحياتية للأفراد والمجتمعات وخاصة على الجانب الصحي، حيث بينت الدراسات انخفاض توقع الحياة وقت الولادة بين الفئات السكانية الفقيرة نتيجة لعدم قدرة الأسر على تلبية احتياجات أفرادها من الغذاء والمسكن المناسب وما إلى ذلك من احتياجات.

وتعاني تقديرات الناتج المحلي الإجمالي من العيوب وخاصة في الدول التي يشكل فيها القطاع الاقتصادي غير المنظم نسبة كبيرة من حجم الاقتصاد. وتكمن الصعوبة في حصر مساهمة القطاعات الاقتصادية غير المنظمة في الناتج المحلي الإجمالي سواء من حيث القيمة المضافة أو الضرائب أو غيرها من العناصر التي تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي. ويشكل تقدير مساهمة المرأة في الناتج المحلي الإجمالي تحديا آخر أمام العاملين في الحسابات القومية وخاصة في الدول التي تواجه صعوبة في تغطية المشاركة الاقتصادية الاقتصادي للمرأة.

ب.المعرفة :

فالا أمية ليست كافية للتعبير عن المعرفة والتعليم فيغيب عن دليل التنمية البشرية التعبير عن المعارف العلمية والتقانية والمهنية وكذلك التعبير عن ارتباط ما يتعلمه الفرد بحاجته او التعبير عن فرص التعليم المستمر وكذلك تحديد المعارف في عصر الثورة في المعارف العلمية والتقنية.

ويبقى المخزون التعليمي تحسين جيد أضيف الى القياس ولكنه يخفي كذلك فروقا في محتوى التعليم ومعنى السنة الدراسية وطولها بالأيام .

وتبقى هناك ملاحظة اساسية وجب الاشارة لها وهي انه كلما كان تحدث الاستثمارات(في الانسان) في مرحلة مبكرة اتسعت افاق المستقبل أكثر وأكثر.

ج.الصحة :

يركز دليل التنمية البشرية على طول الحياة وهو امؤ مرغوب فيه دون البحث في نوعية الحياة الطويلة وخلوها من الامراض او المنغصات العديدة كغياب الحريات مثلا او اضافة مؤشرات عن وفاة الرضع والتغذية الصحية.

4. مؤشرات أهداف الألفية

تشكل مؤشرات الألفية إطارا عالميا لقياس التقدم في المجالات المختلفة، حيث غطت هذه المؤشرات عددا من الجوانب التي لها مساس بالمستوى المعيشي للسكان. وعلى الرغم من تعدد المؤشرات إلا أن الإطار لا يزال بحاجة إلى مزيد من التطوير ليشتمل على مؤشرات تعكس بوضوح الواقع العملي للمجتمعات.

وقد تضمن إعلان أهداف الألفية تحديد إطار زمني للوصول إلى الأهداف المرسومة وذلك بحلول العام 2015. وعليه فإن الاختلاف بين دليل التنمية البشرية ومؤشرات أهداف الألفية هو اختلاف جوهري سواء من حيث المؤشرات المستخدمة في الإطارين أو في البعد الزمني أو في الأهداف الرئيسية. ويشكل توفير المؤشرات التي تضمنها إعلان أهداف الألفية بشكل مستمر عبئا على الدول وخاصة النامية منها، حيث يستلزم توفير العديد من المؤشرات تنفيذ دراسات إحصائية لجمع البيانات التي يتطلبها حساب المؤشرات إما بأسلوب العينات أو المسح الشامل. ويشكل إجراء الدراسات الإحصائية من مسوح وتعدادات لتوفير البيانات اللازمة لحساب مؤشرات أهداف الألفية تحديا حقيقيا أمام الأجهزة الإحصائية التي تعاني أصلا من نقص الموارد المالية بشكل أساسيي إلى جانب الصعوبات التي تواجهها في تلبية الاحتياجات المستجدة والروتينية لمستخدمي البيانات ومتخذي القرارات.

ونظرا لتعدد مصادر البيانات التي يستند إليها حساب مؤشرات أهداف الألفية فإن التحديات تظل قائمة نظرا للتفاوت الجوهري في دقة البيانات من المصادر المختلفة. وتعاني المصادر المختلفة للبيانات في الدول النامية من العديد من العيوب كعيوب التغطية واختلاف المنهجيات بين المصادر واختلاف التعاريف والتصانيف واختلاف الدورية. ولا شك أن لهذه العيوب انعكاسات سلبية على البيانات المنتجة من قبل المصادر المختلفة من جهة، وعلى المؤشرات المحسوبة من تلك البيانات من جهة أخرى. وتشكل التباينات في دقة المؤشرات المنتجة في الدول المختلفة عقبة حقيقية أمام إجراء المقارنات الدولية نظرا للشكوك المشروعة في مدى دقتها وواقعيتها.

ولا يقتصر الأمر على ما أوردناه أعلاه بشأن الصعوبات في الحصول على المؤشرات المطلوبة وضمان دقتها وواقعيتها، وإنما يتعداه إلى النقص الواضح في المعلومات الداعمة لتلك المؤشرات والتي تتضمن مصادرها ومنهجياتها وتعاريفها وما إلى ذلك من معلومات توضيحية

تساعد المستخدمين في الحصول على صورة واقعية عن الأوضاع السائدة في الجوانب التي تضمنها إعلان أهداف الألفية.

وتواجه الدول النامية مصاعب جمة في تحقيق تقدم نحو الأهداف المعلنة للألفية بحلول عام 2015 وذلك للعديد من الأسباب والتي منها ما يلي:

- نقص الإمكانات اللازمة لتحقيق بعض الأهداف الفرعية سواء كانت الإمكانات المالية أو البشرية
- غياب الآليات اللازمة لرصد التقدم نحو تحقيق أهداف الألفية، كخرائط الطريق التي تعتبر أدوات ضرورية لتحديد المسارات نحو تحقيق أهداف الألفية
- عدم إدماج أهداف الألفية ضمن الخطط التنموية في الكثير من الدول
- غياب التنسيق بين القطاعات المعنية في المجالات المختلفة ذات الصلة بالأهداف المختلفة التي تضمنها إعلان الألفية
- عدم الالتزام الجدي لدى المستويات العليا في بعض الدول نحو تحقيق الأهداف التي تضمنها إعلان الألفية

ولا شك أن المصاعب المذكورة أعلاه سيكون لها انعكاسات سلبية على مسيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف التي تضمنها إعلان الألفية ضمن الإطار الزمني المحدد وذلك لتنوع طبيعة تلك الصعوبات، الأمر الذي يترتب عليه اتخاذ إجراءات مختلفة تتلاءم مع طبيعة الصعوبات من جهة، وإتباع آليات متنوعة للحد من الصعوبات أو إزالتها بشكل كلي من جهة أخرى.

ويؤدي وجود مثل هذه الصعوبات إلى بروز صعوبات أخرى، منها ورود خانات فارغة لبعض المؤشرات غير المتوافرة في التقارير الوطنية والدولية التي يتم إعدادها لرصد التقدم نحو تحقيق أهداف الألفية.

وقد تلجأ بعض الدول إلى سد الثغرات في سلسلة المؤشرات المتعلقة بأهداف الألفية وذلك باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية للتقدير التي تعتمد على الأساليب الخطية، الأمر الذي يجب التعامل معه بحذر نظرا لأن التغير في قيم المؤشرات (في معظمها مؤشرات اجتماعية) يعتمد بشكل كبير على الإجراءات التي تتضمنها السياسات في المجالات المختلفة، وكذلك على التغيرات في مجموعة متشابكة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

ونظرا للتفاوت التنموي بين الدول، فقد يكون من الضروري مراجعة قائمة المؤشرات المتعلقة بأهداف الألفية بهدف تنقيحها واستبعاد المؤشرات التي لا تنطبق على دول معينة أو إقليم معين، حيث أن بعض الظواهر السلبية التي قد تسود في منطقة ما قد لا تكون سائدة في منطقة أخرى منذ زمن بعيد (مثال ذلك انتشار الملاريا والوفيات الناجمة عنها).

إن البيانات المتعلقة ببعض المؤشرات الموصى بها كمؤشرات لأهداف الألفية كنسبة الفقر على سبيل المثال تختلف في مفهومها من دولة لأخرى، مما يستوجب تفسيرها والتعامل معها بكثير من الحذر وذلك لأن قياس الفقر وتقدير مستوياته ليس متماثلا بين الدول. وحتى في الدولة الواحدة قد لا يكون الأسلوب لقياس ظاهرة الفقر أسلوبا واحدا وإنما يعتمد على التقديرات المختلفة للباحثين. وتحتاج المعلومات المتعلقة بالفقر في الدول المختلفة إلى العديد من التصحيحات لتصبح قابلة للمقارنة الدولية. وحتى عند القيام بالتصحيح فإن الافتراضات التي بنيت عليها التصحيحات قد لا تكون مناسبة وقد يعتريها الكثير من العيوب وتكون عرضة للنقد من قبل الباحثين ومستخدمي البيانات. وتنبع صعوبة إجراء المقارنات الدولية بما يتعلق ببيانات الفقر مما يلي:

1. إن مفهوم الدخل المستخدم لتحديد مستويات الفقر قد يختلف من دولة لأخرى. ففي كثير من الأحيان قد يتم استثناء الدخل المتأتي من التحويلات – ليس فقط الأموال التي يرسلها أفراد الأسرة الذين يعيشون في الخارج ولكن أيضا التحويلات التي تتم ضمن حدود الدولة الواحدة. كما قد تستبعد أحيانا قيم السلع المنتجة ذاتيا من قبل الأسر، وقيم السلع الزراعية التي تستهلكها الأسر المنتجة لها، أو يتم تقدير قيمها بمبالغ رمزية، كما قد يتم استبعاد القيم التقديرية لإيجارات المساكن التي تملكها الأسر المقيمة فيها. وعليه فإن تقدير نسب الفقر يكون أعلى من الواقع ويميل في كثير من الأحيان إلى المبالغة.
2. عدم تسجيل الدخل في المسوح بالعينة لأسباب مختلفة منها رفض الأسرة الإدلاء عن الدخل أو غياب الأسرة أو عدم وجود شخص مؤهل للإدلاء عن الدخل.
3. تخصيص تغطية المسوح بالعينة لمناطق جغرافية معينة واستثناء بعض المناطق التي قد تكون فقيرة.
4. تستند بعض تقديرات الفقر على دخل الأسرة، في حين يستند البعض الآخر على دخل الفرد، وعليه فإن الحسابات قد تختلف تبعا لاختلاف أسلوب التقدير المتبع.
5. تتباين البيانات من المسوح المنفذة في نوعيتها تبعا لأسلوب جمعها ومعالجتها وتحليلها من دولة لأخرى.
6. عدم إتباع الدورية اللازمة في تنفيذ المسوح التي تستند إليها حسابات الفقر، كما أن عدم تنفيذ المسوح في أشهر محددة كل مرة قد يؤثر على النتائج المتحصل عليها بسبب التأثيرات الموسمية.

7. قد يكون للتغييرات في المنهجيات في تنفيذ المسوح أثر على النتائج المتحصل عليها من تلك المسوح.

وبناء على ما سبق، فإن تطوير المؤشرات لقياس التقدم التنموي للمجتمعات يتطلب إيجاد إطار عمل متكامل يتضمن آليات واضحة تعكس العلاقات التبادلية بين المؤشرات مما يساعد في فهم اتجاهاتها، الأمر الذي يمكن من توجيه البرامج والخطط نحو الجوانب التي تحتاج إلى التطوير. ومن المعروف أن العديد من المؤشرات ترتبط بشكل مباشر مع مؤشرات أخرى مما يجعل من الصعب تحسينها دون تحسين المؤشرات المؤثرة فيها.
وعليه، فإن إيجاد إطار متكامل من المؤشرات التي تعكس الجوانب الحياتية المختلفة للمجتمع هو أمر في غاية الأهمية وذلك لأن العملية التنموية هي عملية كلية يصعب تجزئتها أو تفعيل جانب من جوانبها دون النظر إلى الجوانب الأخرى. من هنا، فإن تبني مقاييس محددة لقياس التقدم التنموي للمجتمعات وتعميمها قد لا يكون هو الأسلوب الأمثل نظرا لاختلاف مكامن الخلل في الجوانب الحياتية للمجتمعات من جهة، وتباين القدرات والإمكانات المتاحة لدى المجتمعات من جهة أخرى.
ومن الضروري أن يؤخذ البعد الإقليمي والخصوصية الوطنية والأولويات الوطنية بالاعتبار أثناء إعداد الإطار وذلك تجنبا للثغرات التي قد تظهر عند التطبيق العملي. وقد بينت التجارب المتكررة لتطبيق الأطر الدولية للمؤشرات غياب قيم العديد من المؤشرات التي تضمنتها تلك الأطر للعديد من الدول وذلك للأسباب التالية:

- غياب الدورية اللازمة للحصول على المؤشر نظرا لعدم توافر المخصصات المالية اللازمة لجمع البيانات
- عدم مناسبة المؤشر للمنطقة
- عدم الحاجة إلى حساب المؤشر لعدم وجود الظاهرة المراد قياس مؤشراتها
- عدم الدقة في حساب المؤشرات، إما بسبب العيوب في البيانات أو عدم إتباع منهجيات موحدة
- عدم اتساق قيم المؤشرات وتذبذب قيمها في النقاط الزمنية المختلفة، وذلك بسبب الاعتماد في حسابها على مصادر مختلفة للبيانات دون الأخذ بالاعتبار التباينات في واقعية ودقة البيانات ومنهجيات جمعها
- وجود ثغرات غير منطقية لدى مقارنة قيم المؤشرات المختلفة، حيث أن العلاقات بين المؤشرات هي علاقة سببية إذ تنحصر قيم مؤشرات معينة ضمن مدى محدد بناء على قيم

مؤشرات أخرى (مثال ذلك العلاقة الحيوية بين معدل وفيات الأطفال الرضع وتوقع الحياة وقت الولادة)

- وجود قيم لا تتصف بالمصداقية لبعض المؤشرات نتيجة لإتباع أساليب خطية في تقديرها
- غياب قواعد المؤشرات الوطنية المحدثة في كثير من الدول
- إتباع معايير وتعاريف مختلفة للمؤشرات بين الدول
- غياب المعلومات المساندة للمؤشرات التي تبين تعريف ومنهجية قياس المؤشر ومصدره وأخطاء التقدير إذا استند إلى العينة والتغطية الجغرافية للمؤشر وما إلى ذلك من معلومات

وقد أدى تعدد الجهات الدولية التي تتعامل مع المؤشرات، وعدم التنسيق بين تلك الجهات إلى عدم وضوح الأولويات المتعلقة بالمؤشرات، فالمؤشرات التي تعتبر ذات أولوية لجهة دولية معينة

قد لا تكون كذلك بالنسبة لجهة دولية أخرى. كما أدى كذلك إلى زيادة العبء على الأجهزة الإحصائية التي أصبحت موزعة الجهود بين الاحتياجات الوطنية واحتياجات الجهات الدولية.. وعليه، فإن إيجاد إطار متكامل من المؤشرات التي تعكس الجوانب الحياتية المختلفة للمجتمع هو أمر في غاية الأهمية وذلك لأن العملية التنموية هي عملية كلية يصعب تجزئتها أو تفعيل جانب من جوانبها دون النظر إلى الجوانب الأخرى. من هنا، فإن تبني مقاييس محددة لقياس التقدم التنموي للمجتمعات وتعميمها قد لا يكون هو الأسلوب الأمثل نظرا لاختلاف مكامن الخلل في الجوانب الحياتية للمجتمعات من جهة، وتباين القدرات والإمكانات المتاحة لدى المجتمعات من جهة أخرى.

ومن الضروري أن يؤخذ البعد الإقليمي والخصوصية الوطنية والأولويات الوطنية بالاعتبار أثناء إعداد الإطار وذلك تجنبا للثغرات التي قد تظهر عند التطبيق العملي. وقد بينت التجارب المتكررة لتطبيق الأطر الدولية للمؤشرات غياب قيم العديد من المؤشرات التي تضمنتها تلك الأطر للعديد من الدول وذلك للأسباب التالية:

5. اهم مؤشرات التنمية البشرية

المؤشرات

الإنفاق العام على التعليم (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

من المتوقع سنوات الدراسة الرسمية (للأطفال دون سن 7) (سنوات)

معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين، كلا الجنسين (٪ من الفئة العمرية 15 وما فوق)

متوسط سنوات الدراسة (من البالغين الذين تتجاوز أعمارهم 25) (سنة)

مؤشر التعليم (المتوقعة ومتوسط سنوات الدراسة)

الإجمالي للالتحاق بالمدارس جنبا إلى جنب في التعليم (من الجنسين) (٪)

المؤشرات

- الناتج المحلي الإجمالي للفرد من حيث تعادل القوة الشرائية
- الدخل القومي الإجمالي للفرد من حيث تعادل القوة الشرائية
- مؤشر الدخل (الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد)

المؤشرات

- دخل معامل جيني
- بسبب عدم المساواة خسارة في متوسط العمر المتوقع (٪)
- بسبب عدم المساواة خسارة في مجال التعليم (٪)
- بسبب عدم المساواة في الدخل (٪) خسارة
- تفاوت مؤشر المعدل التعليم

- عدم المساواة المعدلة مؤشر متوسط العمر المتوقع
- عدم المساواة المعدلة مؤشر الدخل
- عدم المساواة المعدلة HDI

المؤشرات

- مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (٪)
- مؤشر كثافة من الحرمان
- عدد العاملين من الفقراءا (٪ من السكان)
- السكان الذين يعيشون تحت 1،25 $ PPP يوميا (٪)

المؤشرات

- عدد السكان مع ما لا يقل عن التعليم الثانوي (نسبة البنات إلى معدلات الذكور)
- معدل خصوبة المراهقات (المواليد لكل 1000 امرأة تتراوح أعمارهن بين 15-19)
- معدل المشاركة في قوة العمل (نسبة الإناث إلى الذكور سهم)
- عدم المساواة بين الجنسين مؤشر
- البرلمان، ونسبة الإناث والذكور
- معدل وفيات الأمهات (وفيات النساء لكل 100،000 ولادة حية)

المؤشرات

- الأنواع المهددة بالانقراض (٪ من جميع الأنواع)
- البصمة الإيكولوجية للاستهلاك (هكتار عالمي للفرد الواحد)
- صافي الادخار المعدل (٪ من إجمالي الدخل القومي)
- غازات الاحتباس الحراري للفرد طن من مكافئ CO2
- سحب المياه العذبة (٪ من مجموع الفعلي من موارد المياه المتجددة)
- نضوب الموارد الطبيعية (٪ من إجمالي الدخل القومي)
- انبعاث ثاني أكسيد الكربون لكل فرد (نمو 1970–2008) (٪)
- مساحة الغابات (ألف هكتار)
- تغيير في مساحة الغابات (٪)
- آثار الكوارث الطبيعية: عدد الوفيات (المتوسط في السنة لكل مليون نسمة)
- آثار الكوارث الطبيعية: السكان المتضررين (سنويا في المتوسط لكل مليون نسمة)
- مؤشر الأداء البيئي
- مساحة الغابات (٪ من مجموع مساحة الأراضي)
- انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون للفرد (طن)

المؤشرات

- السكان، ومجموع كلا الجنسين (بالآلاف)
- عدد السكان، في المناطق الحضرية (٪ من السكان)
- عدد السكان، الإناث (بالآلاف)
- عدد السكان، الذكور (بالآلاف)

6.الدول العربية والتنمية البشرية :

تتراوح مستويات الدول العربية في دليل التنمية البشرية بين تنمية بشرية مرتفعة جدا وتنمية بشرية مرتفعة وتنمية بشرية متوسطة وتنمية بشرية منخفضة فدول قطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والبحرين والكويت تصنف ضمن الدول المرتفعة جدا في مقياس التنمية البشرية في مراتب بين 31 لقطر و46 للكويت.

ودول كليبيا و سلطنة عمان و لبنان والأردن وتونس والجزائر و تصنف كدول مرتفعة ضمن المقياس في مراتب بين 55 لليبيا و93 للجزائر.

كما تضم الدول المتوسطة في المقياس دولة فلسطين ومصر والجمهورية العربية السورية والعراق والمغرب في مراتب 107 لدولة فلسطين و 129 للمغرب.

كما يضم الدليل دولا عربية منخفضة التنمية مثل اليمن وجزر القمر و السودان وجيبوتي.

ترتيب الدول العربية حسب دليل التنمية البشرية

الدول العربية	ترتيب 2014	مؤشر 2014	2013	

قطر	31	0.851	36	6+
المملكة العربية السعودية	34	0.836	57	22+
الامارات العربية المتحدة	40	0.827	41	1+
البحرين	44	0.815	48	4+
الكويت	46	0.814	54	8+
ليبيا	55	0.784	64	9+
عمان	56	0.783	84	28+
لبنان	65	0.765	69	4+
الاردن	77	0.745	100	23+
تونس	90	0.721	94	4+
الجزائر	93	0.717	93	0
دولة فلسطين	107	0.686	110	3+
مصر	110	0.682	112	2+
سوريا	118	0.658	116	2−
العراق	120	0.642	131	11+
المملكة المغربية	129	0.617	130	1+
اليمن	154	0.500	160	6+
جزر القمر	159	0.488	169	10+
موريطانيا	161	0.487	155	6−
السودان	166	0.473	171	5+
جيبوتي	170	0.467	164	6−
اريتيريا	182		181	1−
الصومال	–			

8. الخاتمة

ان البحث في مؤشرات قياس التقدم ورصد العملية التنموية قد بين العديد من القضايا التي يجب أخذها بالاعتبار لتكون عملية الرصد والقياس عملية مجدية وفعالة، ولعل من اهم القضايا التي يجب الانتباه اليها في هذا المجال ما يلي:

- ان الادلة المستخدمة في قياس التقدم في الدول العربية لا تعكس حقيقة ذلك التقدم نظرا لأنها تتضمن مؤشرات لا تنطبق على الاوضاع في تلك الدول.
- هناك حاجة ماسة لاستحداث ادلة لقياس التقدم في الدول العربية تأخذ بالاعتبار الظروف الخاصة بتلك الدول.
- ان تضمين الادلة الحالية بعض المؤشرات التي لا تعكس الاوضاع السائدة قد جعل تلك الادلة ادوات غير صالحة للمقارنة بين الدول وذلك لتأثيرها على الترتيب العام للدول حسب قيم الدليل المستخدم.
- ضرورة استخدام المعايير الدولية في حساب المؤشرات المختلفة لتلافي التضارب المحتمل في حساب المؤشرات في الحالات التي لا يتم فيها استخدام المعايير الدولية.
- ضرورة التأكد من دقة المؤشرات المستخدمة قبل اجراء المقارنات الدولية.

المراجع

- دليل التنمية البشرية 1990
- دليل التنمية البشرية 2007
- دليل التنمية البشرية 2010
- دليل التنمية البشرية 2011
- دليل التنمية البشرية 2012
- دليل التنمية البشرية 2013
- دليل التنمية البشرية 2014
- قياس التنمية د.عدنان وديع ورقة عمل
- نحو تطوير مؤشرات خاصة د.كمال صالح ورقة عمل